

أفرزت فلسفة العلم في الثلث الأخير من القرن العشرين عدة اتجاهات اتخذت النقد وسيلة لكشف التناقضات والأيدولوجيات المغرضة القابعة خلف مقولات ونظريات ومناهج فلسفة العلم الحديثة، فقد أعاد بعض فلاسفة العلم النظر في هذه الفلسفة التي سعت إلى تبرير بعض التصورات والمفاهيم المعرفية بوصفها تصورات ومفاهيم ثابتة وكلية ومطلقة كالعقلانية والموضوعية والصدق، حيث أدرك هؤلاء الفلاسفة أن أساس المعرفة العلمية لا يعتمد على مجموعة من القوانين والمناهج العلمية الثابتة، وإنما تلعب الخلفيات المعرفية والأيدولوجية دورها في التفسيرات التي يهتدي إليها العلماء وفلاسفة العلم للظواهر والنظريات العلمية، وبالتالي انتفت مقولة الموضوعية المحايدة في العلم والمعرفة العلمية، كما انتفت فكرة وجود منهج علمي ثابت يتميز بالدقة والصرامة، لهذا رفض فلاسفة العلم المعاصرون الصدق المطلق في العلم الذي يمكن أن يميز خطاباً علمياً ما ويعلن تفوقه على الخطابات العلمية وغير العلمية الأخرى .

لقد أدركت الاتجاهات النقدية الجديدة في فلسفة العلم أن نظرية المعرفة العلمية الغربية (الإبستمولوجيا) نظرية أداتية غايتها السيطرة على الطبيعة والإنسان معاً مما جعلها نظرية في المعرفة ذاتية تعطي الأولوية للذات الغربية التي ترى العالم سواء الطبيعي أو الإنساني من خلالها، فأصبحت الذات الغربية هي المقياس الذي يقاس على أساسه كل الذوات الأخرى غير الغربية، بالإضافة إلى أن هذه الذوات غير الغربية لا يكون لديها القدرة على الاستقلال والسيطرة على الطبيعة وتحقيق التقدم العلمي التقني والإنساني إلا باحتذاء نموذج العلم الغربي وفلسفته. ويمكن أن نتلمس بدايات الاتجاهات النقدية الجديدة في فلسفة العلم عند الفيلسوف الأمريكي توماس كون Kuhn. T (1922-1996) في أوائل الستينيات من القرن العشرين عندما نشر كتابه «بنية الثورات العلمية» حيث قدم في هذا الكتاب نموذجاً بديلاً لمفهوم التقدم العلمي التراكمي الذي ساد فلسفة العلم الحديثة، هذا النموذج يقوم أساساً على نشاط حل المعضلات التي يعجز العلماء عن حلها وإزالة العقبات التي تقف في وجه مسيرة العلم التقدمية، فقد انتقد توماس كون الصورة التقليدية التراكمية التي رسمها فلاسفة علم الحدائنة، تلك الصورة التي تعتمد على تراكم الملاحظات المحايدة والتي عبر عنها فلاسفة علم التجريبية المنطقية الذين فسروا التقدم في العلم على أساس التراكم المستمر للحقائق والاكتشافات العلمية، فالنظرية العلمية المتقدمة هي تلك التي تتفق مع سابقتها حيث أن اللاحقة تفسر السابقة، لهذا يرى فلاسفة علم التجريبية المنطقية أن الانتقال من النظرية ن 1 إلى النظرية ن 2 يمثل تقدماً في العلم، لأن النظرية ن 2 تفسر بدقة كل حقائق النظرية ن 1 ، وهذا يدل على عدم التعارض

بين النظريات العلمية. أكد توماس كون إن إدراك التقدم العلمي لا يتم إلا عبر الربط بين العلم وتاريخه من جهة وإدراك السمة الاجتماعية للمعرفة العلمية من جهة أخرى. ومن هنا نجد أن الوعي النقدي لدى توماس كون قد أدى إلى اهتمام الاتجاهات الجديدة في فلسفة العلم بتاريخ العلم وإعادة النظر في التصورات الفلسفية والعلمية التي تجاهلت تاريخ العلم باعتباره مستودعاً غنياً بالخرافات والأساطير المبهمة، وهذا بدوره أدى إلى ظهور حقل جديد في فلسفة العلم يسمى بفلسفة تاريخ العلم، هذا الحقل يحاول جاهداً تفسير التقدم العلمي في التاريخ، وكيف أن تاريخ العلم مستودع غني بالأفكار والمناهج والتصورات العلمية التي يمكن أن يكون لها تأثيرها الفعال في تقدم العلم والمعرفة العلمية، ومن ثم نشأت علاقة وثيقة ومتداخلة بين فلسفة العلم وتاريخه، هذه العلاقة متشابكة بحيث لا نستطيع أن نفصل أواصر القربي بينها .

وقد وصلت الاتجاهات النقدية في فلسفة العلم إلى نضجها مع فيلسوف العلم النمساوي الأصل بول فييرآبند P. Feyerabend (1924-1994) الذي أثار جدلاً ونقاشاً كبيراً في مجالات معرفية عديدة لما يقدمه من رؤى وتصورات فلسفية وعلمية جديدة وثاقبة اتسمت بطابعها النقدي التصويبي، حيث انحرف عامداً عن فلسفة العلم الحديثة وطرح آليات جديدة نرى من خلالها العلم وفلسفته بشكل أكثر رحابة ونضجاً، كان النقد يمثل المحور الأول والأساسي في فلسفته للعلم، لأن النقد يكشف أزمة العلم الغربي الحديث وفلسفته والمنطق التبريري القابع خلف هذا العلم، هذا المنطق الذي يكمن في تمركز المشروع الثقافي والحضاري والعلمي على العلم الغربي الحديث وحده وتصوره أن هذا العلم، دون غيره، القادر على اكتشاف الطبيعة والسيطرة عليها وفك طلاسمها، وأنه المقيم الواحد والوحيد للحضارات والثقافات والمعارف الأخرى غير الغربية، لهذا دعا فييرآبند إلى ضرورة مراجعة هذا المنطق التسلطي الغربي والاستعاضة عنه بتصوير آخر يضع الثقافات والعلوم والمعارف الأخرى غير الغربية في الاعتبار، لأن تلك الثقافات والعلوم والمعارف تمثل صرحاً معرفياً وثقافياً لا يمكن إغفاله، وأن عرقلة هذه الإسهامات ناتجة عن تهميش متعمد من قبل الثقافة الغربية لكل ما هو غير غربي. ومن هنا نجد أن الرؤية النقدية في فلسفة علم فييرآبند تؤكد أن الإيمان بقدرة العلم على إحداث التقدم الكيفي والكمي لا ينفي أشكال المعرفة الأخرى غير الغربية من جهة وغير العلمية من جهة أخرى، بل على العكس تماماً فتقدم العلم يحدث نتيجة تفاعل وتداخل العلم مع المعارف الأخرى وبالتالي انتفت النغمة التقليدية الحديثة التي كانت ترى أن ثمة تناقضاً بين التقدم العلمي والمعرفي وبين العقائد الدينية الغيبية، كما أكدت هذه الرؤية أن محاولة

التفرقة بين العلم والمعارف الأخرى غير العلمية، بوصفها معارف زائفة، تنطوي على خلفيات أيديولوجية بغرض الزج بالعلم داخل حلبة الصراع مع هذه المعارف الأخرى وأشكالها المتعددة ومع ثقافات تنظر إلي العلم نظرة مختلفة عن النظرة التي تحاول وضع تعريف محدد للعلم يسير بمقتضاه البحث العلمي والمشتغلين به، والحكم مسبقاً على تلك المعارف بأنها معارف زائفة، يقول فييرآند: «أن العلم ليس كتاباً مغلقاً لا يمكن فك طلاسمه إلا بعد سنوات من التدريب والتمرس، بل هو نظام عقلي يمكن أن ينتقده أي شخص معني بأمر العلم، وأن الصعوبة المزعومة للعلم ترجع إلى الحملة الأيديولوجية المنظمة التي يشنها العديد من العلماء الغربيين لإدخال الرعب في نفوسنا من العلم» .

نخلص من هذا العرض الموجز إلى أن الاتجاهات النقدية الجديدة في فلسفة العلم وقفت بشدة ضد هذا التوحد الذي طبع بطابعه فلسفة العلم الحديثة، أعني توحد العقل العلمي الحديث مع السلطة السياسية حتى أصبح عقلاً أدائياً لخدمة النظام القائم حيث تمخض عن هذا العقل تصور يبرر عقلانية السيطرة على الطبيعة والانتفاع بمواردها، فتخلى هذا العقل عن قوته النقدية، إلا أن الاتجاهات النقدية الجديدة في فلسفة العلم طرحت مفهوماً معرفياً نقدياً جديداً هو مفهوم القطيعة المعرفية الذي ينشئه العلم في تطوره من أجل إعادة بناء ماض العلم ومراجعته ونقده من أجل تأسيس حاضر العلم وتقدمه في المستقبل، ومن ثم تنشأ قيم معرفية جديدة تكون هادياً للعلماء بعد القطيعة، ومن ناحية أخرى تعمل القطيعة المعرفية على القضاء على الخطابات الأيديولوجية المفرضة التي تسبق علماً من العلوم، والتي تعمل على تبرير القيم المعرفية لعلم ما في مرحلة ما من مراحل تاريخ العلم وتعطيلها صفات المطلق والثبات والشرعية. لقد كان مفهوم القطيعة المعرفية في فلسفة العلم مفهوماً نقدياً أعاد النظر في التصورات والمفاهيم والمناهج والمعايير العلمية التي تمثل عقبات في مسيرة التقدم العلمي وإزالتها حتى يسير العلم على دربه التقدمي، ووضع تصورات جديدة في فلسفة العلم تقوم على التعددية المنهجية وهو موضوع هذه الكراسة، تلك التعددية التي تسمح بتقديم وجهات نظر مختلفة وبدائل لوجهات النظر المقبولة وتعمل على مقارنة الأفكار بعضها ببعض والاستفادة من كل وجهات النظر حتى تلك التي تم نبذها في الماضي عن طريق منافسيها. وقد اتخذت التعددية المنهجية في فلسفة العلم المعاصرة عدة ملامح نذكر منها :

- أن العلم أصبح ممكناً دون أن يكون هناك خبرة حسية أو تجارب علمية حاسمة .

- ليس ثمة قاعدة منهجية ما يمكن أن تقود عمل العلم وتقدمه دون أن يكون هناك اختراقات لها أو حجج معاكسة تقدم بدائل أفضل .
- أن العلم، مع التعددية المنهجية المنشودة، أصبح له طابعه الإنساني والاجتماعي، حيث تسعى هذه التعددية إلى أنسنة العلم والاهتمام بالموجود الإنساني ومشكلاته الناشئة عن سيطرة منهج علمي واحد ووحيد.